مركز رصد للدراسات الاستراتيجية

Monitor center for strategic studies

شـــــــــؤون سياسية وأخبـــــــــار ميدانيـــــــــة

العدد / 250 / السنة الخامسة - **الأربعاء 01-12-2021**

عدد الصفحات /15/

أخبـــــــــار	مقـــــــــالات	نشرة أخبـــــــار يومية

جلسة في مجلس الأمن لمساءلة المجرم بشار عن جرائم الحرب

متابعات رصد 0 01-12-2021

عقد مجلس الأمن اجتماعًا بـ"صيغة آريا" غير الرسمية، بشأن المساءلة في جرائم الحرب في سوريا.

وجرى في الجلسة التي عقدت، يوم الاثنين 29 من تشرين الثاني، الاستماع إلى آراء الأفراد والمنظمات أو المؤسسات التي تتعلق بمجلس الأمن، وكان من بينهم المخرجة السورية وعد الخطيب، والناشط والمعتقل السابق عمر الشغري، والمحامي لدى مجموعة غيرلانكا "37ابراهيم العلبي.

وشارك في الاجتماع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إستونيا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا، بالإضافة إلى رعاة آخرين، كـ: بلجيكا ، وكندا، وألمانيا، وجورجيا وليختنشتاين، وهولندا، وقطر، والسويد، وتركيا.

وقال المحامي السوري، إبراهيم العلبي، لعنب بلدي إن أهمية الجلسة تأتي من الحديث على المحاسبة والجرائم بشكل مباشر وتركيزها بشكل خاص على النظام، وكانت الدول مؤيدة لمحاسبة نظام الأسد وجرائمه.

ويرى العلبي أن الجلسة هي أحد محركات الضغط الدولي للضغط على النظام، في الوقت الذي تجري فيه خطوات للتطبيع معه.

وتضمنت الجلسة، حديثًا بشكل تفصيلي عن الجرائم المرتكبة أمام العديد من الدول أفريقيا والدول الآسيوية وليس فقط الدول الأوروبية.

والغرض من الجلسة، بحسب العلبي، إعادة ملف المحاسبة على الطاولة والضغط بهذا الاتجاه.

ومن جهتها مساعدة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهرست، قالت إن ارتكاب الأعمال التي قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لا تزال مستمرة، ولا سيما من قبل النظام السوري، ومن الضروري إحراز تقدم سريع بشأن مصير المعتقلين لدى النظام السوري والمفقودين.

وأضافت برودهرست، أنه لا يمكن للجرائم المرتكبة في سوريا أن تمر دون عقاب، يجب بذل كل جهد لضمان تحقيق العدالة لجميع ضحايا هذا الصراع.

ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، قالت إن لجنة التحقيق الثلاثية ولجنة التحقيق، بدعم من الدول والمدافعين السوريين الشجعان عن حقوق الإنسان، لم يكتشفوا ويوثقوا فقط الحقيقة المروعة لفظائع نظام الأسد، ولكنهم ساعدوا أيضًا بشكل هادف في ضمان عدم تمكن أنظمة العدالة الجنائية من إنكار هذه الحقيقة، من خلال التحقيقات والملاحقات والإدانات في المحاكم الوطنية المستقلة.

وأكدت غرينفيلد، ضرورة محافظة المجتمع الدولي على التزام الراسخ تجاههم، وتحقيق العدالة لجميع ضحايا النظام السوري.

وقالت فرقة "عمل الطوارئ السورية"، إن نظام الأسد مسؤول عن ٩٠% من الجرائم التي جرت في سوريا خلال العشر سنوات الماضية، وهي من أكثر الجرائم قسوة في القرن الـ٢١.

وأضافت الفرقة أنه من حسن حظ أن بعض المتضررين في ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية، مقدرتهم على المحاولة في محاسبة المتورطين في جرائم بحق الإنسانية في سوريا.

وجلسات "صيغة آريا" هي عبارة عن اجتماعات ذات طابع غير رسمي وسري للغاية، يمكّن أعضاء مجلس الأمن من تبادل الآراء بطريقة صريحة وخاصة، ضمن إطار إجرائي متسم بالمرونة.

ويجري مع الأشخاص الذين يعتقد عضو أو أعضاء المجلس الداعين إلى الاجتماع (الذين يتولون أيضًا دور ميسري أو منظمي الاجتماعات) أن من المفيد الاستماع إليهم أو الذين يرغبون في إيصال رسالة إليهم، بحسب الموقع الرسمي لمجلس الأمن.

مخاوف حقوقية بعد حكم قضائي قد يجعل فرنسا "ملاذًا آمنًا لمجرمي نظام الأسد"

01-12-2021متابعات رصد

في 24 من تشرين الثاني الحالي، قررت محكمة النقض الفرنسية أن المحاكم المحلية غير مختصة بما يرتبط بمحاكمة عنصر سابق في المخابرات السورية بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية.

حمل هذا القرار مخاوف عدة شخصيات من المجتمع الحقوقي السوري، فهذا القرار لا يعني بالضرورة براءة المتهم من هذه الجريمة، إنما فقط الحكم بعدم اختصاص المحاكم بالنظر في هذه القضية، ما يحمل خطورة على العدالة للسوريين وعلى "الولاية القضائية العالمية"، التي تعد المبدأ الذي تعتمده المنظمات المعنية لمحاسبة مرتكبي هذا النوع من الجرائم في سوريا.

وبحسب ما نشره الحقوقي السوري منصور العمري، عبر صفحته في "فيس بوك"، "اعتمدت محكمة النقض في قرارها على المادة 689/11 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الذي يمنح الاختصاص للمحاكم الفرنسية من أجل محاكمة الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي كالجرائم ضد الإنسانية بشرط:

–أن تكون الجرائم ضد الإنسانية معاقبة في قانون الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة، أو التي يحمل جنسيتها المرتكب،

–أو أن سوريا طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية."

وفي 18 من شباط الماضي، قررت غرفة التحقيق بمحكمة الاستئناف بأن المحاكم الفرنسية

لديها الاختصاص في محاكمة المتهم عبد الحميد شعبان، اعتمادًا على المادة 689/11، من قانون الإجراءات الجنائية.
إلا أن محكمة النقض قالت في قرارها إن محكمة الاستئناف لم تقدم تعليلًا قانونيًا بما يتعلق باختصاص المحاكم الفرنسية في محاكمة عبد الحميد.
وترى محكمة النقض أن المحاكم الفرنسية ليس لديها الاختصاص بهذه المحاكمة بسبب عدم الإشارة إلى الجرائم ضد الإنسانية صراحة في قانون العقوبات السوري، بالإضافة إلى المرسوم التشريعي رقم 16"" لعام 1950، والذي يمنح الحصانة لعناصر المخابرات من المحاكمة على جرائمهم أثناء أداء عملهم.
كما أن سوريا إلى الآن لم تصادق على نظام روما الأساسي، ولذلك، أبطلت محكمة النقض قرار محكمة الاستئناف وأعلنت أن المحاكم الفرنسية ليس لديها اختصاص في محاكمة عبد الحميد.
وبموجب قانون العقوبات السوري، فإن الأفعال الواقعة على الأشخاص التي خصص لها المشرع نصوصًا تجرمها هي القتل، والأعمال الهمجية، والاغتصاب، والعنف، إلا أنه لم يجرم الجرائم ضد الإنسانية.
خطر على مسار العدالة
اعتبر الحقوقي السوري منصور العمري، في حديث إلى عنب بلدي، أن هذا القرار يمكن أن يجعل من فرنسا "ملاذًا آمنًا لمجرمي نظام الأسد."
وسبب هذا الاعتبار يرجع بحسب ما أوضحه الحقوقي العمري، إلى أن مثل هذه القرارات تُؤخذ بعين الاعتبار كي تشكّل سوابق قضائية، تبنى عليها أحكام قضائية في المستقبل.
وطالما أن هذا القرار صدر عن أعلى محكمة فرنسية، فلهذا الاعتبار يأخذ القرار أهميته بالنسبة لجهود تحقيق العدالة السورية لضحايا النزاع المسلح، "لكن بكل الأحوال كل قضية لها ظروفها."
والسوابق القضائية تعني حكمًا في قضية صدر من محكمة مختصة يعتبر مثالًا أو مرجعًا لقضية مماثلة تنشأ فيما بعد.
والسوابق القضائية في حقيقتها ما هي إلا استقرار للمحاكم واطرادها في السير على قاعدة معينة في قضية من القضايا، وبعبارة أخرى، هي مجموعة من الأحكام صدرت من محاكم عليا كمحاكم الاستئناف أو النقض، بحيث تصبح تلك الأحكام ملزمة للقاضي في المحكمة الدنيا.
وبالتالي، فإن مصدر السوابق القضائية هو الحكم القضائي.
وبحسب ما نشره منصور العمري، عبر "تويتر"، يستثني النظام القانوني الفرنسي من اختصاصه الجرائم الدولية التي تُرتكب في أو من قبل مواطني جميع الدول غير الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية والتي لا تُجرّم الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، معتبرًا أن ذلك من شأنه أن "يحول واجب فرنسا في مقاضاة الجرائم الدولية إلى مطالبة فارغة."

تعاون سوري- إيراني للعمل على تسيير السيارات على الغاز الطبيعي

متابعات رصد 0 01-12-2021

تحدث وزير النفط في حكومة النظام السوري، بسام طعمة، عن وجود مجالات تعاون اقتصادية مقبلة بين النظام وإيران، لم تصل بعد لمرحلة التقاعد "أهمها" العمل على تسيير السيارات على الغاز الطبيعي.(CNG)

وأوضح طعمة، بحسب بيان نشرته وزارة النفط عبر صفحتها الرسمية في "فيس بوك"، الاثنين 29 من تشرين الثاني، أن الجانبان السوري والإيراني اتفقا على التعاون في مجال تأمين احتياجات قطاع النفط من المواد الكيميائية والمعدات النفطية.

جاء ذلك عقب لقاء طعمة، بوزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني، سيد رضا فاطمي أمين، في إطار زيارة "اقتصادية" له إلى العاصمة دمشق، بدأت قبل يومين.

وبحسب الوزير، فقد اتفق الجانبان أيضًا على مقايضة منتجات الثروة المعدنية مع احتياجات سوريا من الغاز المنزلي وزيوت الأساس التي يحتاجها معمل "مزج الزيوت" في مدينة حمص.

وتعاظم الدور الإيراني اقتصاديًا في سوريا منذ أواخر عام 2011، بعد مقاطعة دول عربية وأجنبية للنظام السوري جراء سياساته الأمنية، وفرض عقوبات على النظام شملت وقف التعامل مع المصرف المركزي السوري، ووقف المشاريع التجارية، وتجميد أرصدة مسؤولين سوريين.

ووقّعت إيران عام 2017، خمس مذكرات تفاهم بينها وبين سوريا، تضمنت العديد من الاستثمارات السيادية في الطاقة والاتصالات والزراعة والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى الحصول على استثمارات سيادية عبر توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات صناعية وزراعية، بحسب دراسة أجراها مركز "عمران للدراسات والأبحاث الاستراتيجية."

وتبدي إيران اهتمامًا في الاستثمار الاقتصادي في سوريا عبر تبادلات تجارية، وإحداث أسواق تجارية وتشييد مجمعات ترفيهية.

وفي 17 من آذار الماضي، قال مدير الشؤون العربية والإفريقية في منظمة "التنمية التجارية الإيرانية"، فرزاد بيلتن، إن بلاده تستهدف رفع التبادل التجاري مع سوريا إلى 1,5 مليار دولار في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

ويتراوح حجم التجارة السنوية بين إيران وسوريا بين 170 و180 مليون دولار، بحسب تقديرات إيرانية رسمية حديثة، ولكن طهران تأمل بأن "يتضاعف حجم التجارة بين البلدين ثلاث مرات بحلول العام المقبل."

تقرير حقوقي: النظام السوري أكثر من استخدم الكيماوي في القرن الحالي

متابعات رصد 0 01-12-2021

قالت " الشبكة السورية لحقوق الانسان "في تقرير إنَّ النظام السوري هو أكثر من استخدم الأسلحة الكيميائية في القرن الحالي، متسببًا في مقتل ما لا يقل عن ١٥١٠ من السوريين بينهم ٢٠٥ أطفال و٢٦٠ سيدة، وإصابة نحو ١٢ ألف آخرين، ينتظرون محاسبة النظام.

وجاء تقرير الشبكة الحقوقية الصادر اليوم، الثلاثاء، ٣٠ من تشرين الثاني، بمناسبة يوم "إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية"، الذي أقرَّه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في دورته العشرين، المنعقدة عام ٢٠١٥.

وأشار التقرير إلى أن إعادة تطبيع العلاقات مع نظام أثبتت العديد من الهيئات المحلية والدولية تورطه في استخدام أسلحة دمار شامل يعتبر دعمًا له ولتكرار استخدامها.

في حين نفذ النظام ١٨٤ هجومًا بالأسلحة الكيميائية بعد مصادقته على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣، بحسب التقرير.

وشدَّدت الشبكة في تقريرها أنه وبناءً على المعلومات المتوفرة لدى اللجنة الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية من تورط للنظام السوري في هجمات ضد المدنيين بالاسلحة الكيميائية، يجب نبذ ومحاسبة النظام السوري ومن يدعمه، وليس إعادة تطبيع العلاقات معه.

وسجل التقرير ما لا يقل عن 222 هجومًا كيميائيًا في سوريا بين عامي 2012 و2021، وفق قاعدة بيانات "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" لاستخدام الأسلحة الكيميائية.
وفي 12 من نيسان الماضي، أصدرت منظمة "حظر الأسلحة الكيماوية" نتائج التقرير الثاني لفريق التحقيق، وحددت النظام السوري كمنفذ للهجوم بالأسلحة الكيماوية على مدينة سراقب بريف إدلب في ٤ من شباط 2018.
وكانت بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة أكدت في تقريرها الأول عبر "فريق التحقيق وتحديد الجهة المنفذة"، في 8 من نيسان 2020، وقوع هجوم بسلاح كيماوي بمدينة اللطامنة بريف حماة الشمالي.
وتنفي وزارة الخارجية بحكومة النظام المسؤولية عن الهجمات الكيماوية، وتعتبر بعد كل تقرير للمنظمة، بأنه "يتضمن استنتاجات مزيفة ومفبركة تُمثل فضيحة لمنظمة (حظر الأسلحة الكيماوية) وفرق التحقيق فيها."

ستة آلاف ليرة تركية غرامة سرقة الكهرباء في مدينة رأس العين

Rasulayn Mahalli Meclisi

المجلس المحلي لمدينة رأس العين
مكتب الديوان العام
الرقم : /٦٦٠/ ص

بسم الله الرحمن الرحيم
تعميم

الأخوة المواطنين في رأس العين:
_ قامت شركة الطاقة والكهرباء منذ فترة بالبدء بتركيب العدادات للمشتركين وتغذية المدينة بالكهرباء وقد وردنا كتابهم رقم / 9 / تاريخ 29 / 11 / 2021م يتضمن أنه لوحظ من قبلهم ان هناك عدد كبيرمن المشتركين وغير المشتركين يقومون بالاستجرار غير المشروع من الشبكة مباشرة وهذا يسبب ضرر وخسارة للشركة ويعتبر بحكم السرقة ومما يسبب ايضاً الضغط الكبير على الشبكة وربما انقطاع للتيار الكهربائي لاحقاً وتحذر الشركة المذكورة الأخوة المواطنين من الاستجرار غير المشروع لان ذلك يعرضهم لغرامة مالية قدرها/6000 / ستة الاف ليرة تركية وفي حال التكرار تتضاعف الغرامة الى / 12000 / اثني عشر الفا ليرة تركية
_ رأس العين في 29 / 11 / 2021

رئيس المجلس المحلي لمدينة رأس العين
أ.عبد علي العبد

المجلس المحلي لمدينة رأس العين
الديوان العام
الرقم: ٦٦٠ / ص
التاريخ: ٢٠٢١/١١/٣٠

متابعات رصد 01-12-2021

أصدر المجلس المحلي لمدينة رأس العين، شمال غربي مدينة الحسكة، تعميمًا حول سرقة واستجرار التيار الكهربائي بطرق غير مشروعة، اليوم الثلاثاء، ٣٠ من تشرين الثاني.
ويتعرض الشخص الذي يستجر الكهرباء بطريقة غير مشروعة، وفق التعميم لغرامة مالية قدرها، ستة آلاف ليرة تركية، وفي حال التكرار تتضاعف الغرامة إلى ١٢ ألف ليرة تركية.

وجاء التعميم استنادًا لكتاب وارد من شركة الطاقة والكهرباء في رأس العين، أمس الاثنين، إلى المجلس المحلي في المدينة، عن ملاحظة تخطي العدادات والاستجرار غير المشروع للكهرباء من الشبكة مباشرة.

وفي تشرين الأول الماضي، أعلن المجلس المحلي في رأس العين، بالتعاون مع شركة الكهرباء "Ak Energy" التركية على إيصال التيار الكهربائي إلى مدينة رأس العين.

ووصلت الكهرباء إلى آبار المياه لتغذية المدينة كما وصل التيار الكهربائي إلى الدوائر الرسمية، ولايزال العمل جاريًا على تأمينها للمواطنين، وذلك بعد الانتهاء من تنظيم الشبكة الناقلة وتركيب العدادات المنزلية، وفق بيان نشره المجلس المحلي عبرفيس بوك في تشرين الأول الماضي.

وفي آذار الماضي، وقّع المجلسان المحليان في مدينتي رأس العين وتل أبيض شمالي سوريا، عقدين مع شركة "Ak Energy" التركية، لاستجرار الكهرباء.

وقال رئيس المجلس المحلي في مدينة رأس العين، مرعي اليوسف، في حديث سابق لعنب بلدي، إن العقد مع شركة"Ak Energy" ، يتضمن توصيل الكهرباء لكامل ريف ومدينة رأس العين، ومدة العقد عشر سنوات، بعدها تترك الشركة جميع المعدات والعدادات للمجلس المحلي، في حال لم يتفقا على صيغة تجديد.

وبموجب الاتفاق، تكون الشركة قد غطت المناطق التي يوجد فيها الجيش التركي، الذي دعم "الجيش الوطني السوري" بالسيطرة عليها بعد طرد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، ضمن عملية "نبع السلام."

وشهد قطاع الكهرباء في المناطق التي يسيطر عليها "الجيش الوطني" في سوريا توقيع عقود سابقة مع شركات مستثمرة تركية لاستجرار الكهرباء، في مدن اعزاز، الباب، قباسين، مارع، الراعي، عفرين في ريف حلب.

لضمان حقوقه المائية".. مطالب أردنية بإعادة تفعيل اتفاقية "اليرموك" مع سوريا

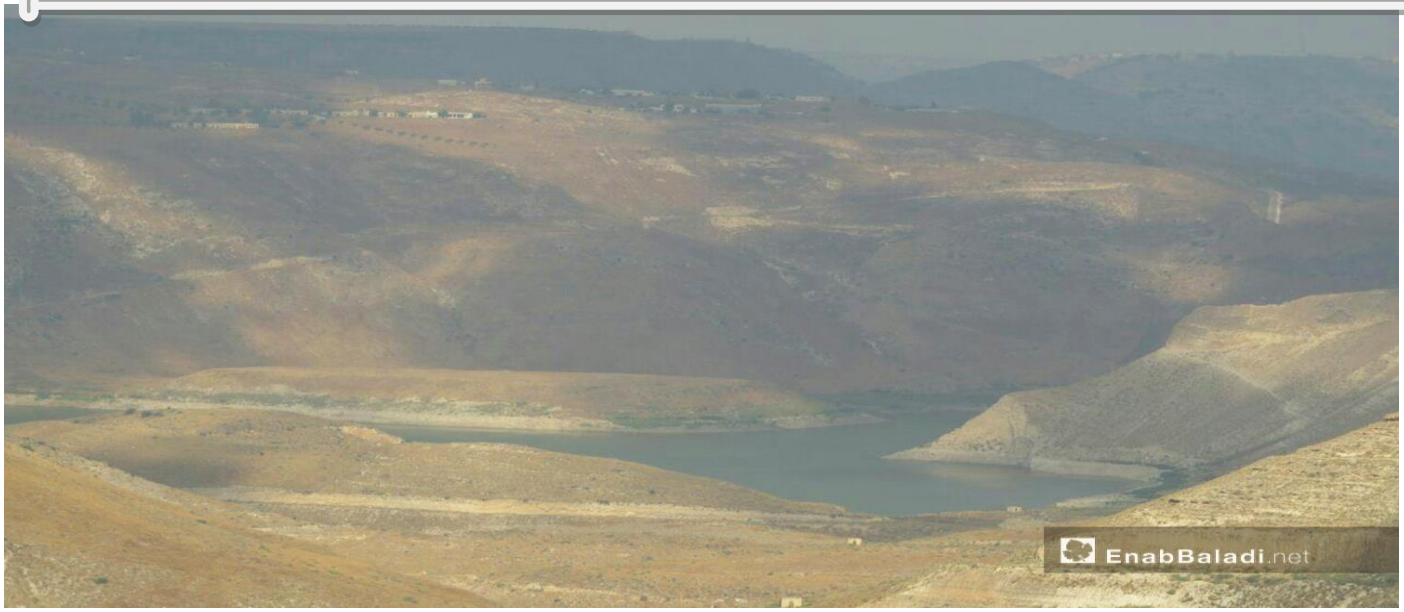

متابعات رصد 0 01-12-2021

طالب وزير الزراعة الأردني، خالد الحنيفات، بإعادة تفعيل اتفاقية استثمار مياه نهر "اليرموك" بين بلاده وسوريا، الموقّعة بين البلدين عام ١٩٨٧.
واعتبر الحنيفات، خلال لقاء مع وكالة" سبوتنيك الروسية، الاثنين ٢٩ من تشرين الثاني، أن الجانب السوري يتجاوز تلك الاتفاقية، عبر ازدياد أعداد السدود والحفائر على الأراضي السورية بعد توقيع الاتفاقية.
وأوضح الوزير، أن الأردن يتعامل مع "الأشقاء السوريين" وفق منظومة متكاملة، إذ من الممكن أن يستورد منتجات زراعية، مضيفًا أن اتفاقية ملف المياه يجب أن تُفعّل حتى تكون "المصالح في اتجاهين، وليس باتجاه واحد"، وفق حديثه.
نصت الاتفاقية التي عُقدت عام ١٩٨٧ على توفير المياه والطاقة الكهرومائية التي يحتاجها البلدان (سوريا والأردن)، عن طريق إنشاء سد "الوحدة"، الذي انتهى تنفيذه عام ٢٠٠٧ بسعة ١١٠ ملايين متر مكعب.
وفي تقرير لصحيفة الغد "الأردنية، مطلع العام الحالي، أفادت مصادر حكومية أردنية (لم تسمها)، أن قانون العقوبات الأمريكية (قيصر) المفروض على النظام السوري، كان يعتبر عائقًا لعودة اتفاق المياه بين البلدين.
وتضمن التقرير أرقامًا "غير رسمية"، تشير إلى أن الأردن لا يحصل على أكثر من ٢٠% من حقوقه المائية من سوريا.
وسمحت عودة العلاقات الدبلوماسية بين الملك الأردني عبد الله الثاني، ورئيس النظام السوري، بشار الأسد، بتعزيز العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات بين البلدين.
وفي ٢٨ من أيلول الماضي، اتفق الأردن مع حكومة النظام السوري على إعادة تفعيل اتفاقية المياه المشتركة الموقّعة عام 1987.
وجرى الاتفاق على ذلك، خلال الاجتماعات التي أجراها الوفد الوزاري من حكومة النظام السوري، متضمنًا تفعيل اللجان المشتركة في أقرب وقت ممكن، للاستفادة من مياه حوض اليرموك، بحسب ما نقلته وكالة " عمون الأردنية.

"الاقتصاد السورية": منح "حوافز" مادية لإنتاج وتصدير الحمضيات

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بحكومة النظام السوري، قرارًا يقضي بمنح الفلاحين والمزارعين حوافز إنتاج وتصدير للحمضيات خلال الموسم الحالي.
وتُمنح المزارع المُعتمدة ٣٠ ليرة سورية كـ "حوافز إنتاج"، لكل كيلوغرام واحد يتم تصديره من الحمضيات، بحسب نص القرار الصادر عن الوزارة، الذي نشرته صحيفة " تشرين الحكومية، الاثنين ٢٩ من تشرين الثاني.
وبموجب القرار، يُمنح مصدرو الحمضيات "حوافز تصديرية" تُحدد بـ ٣٠ ليرة سورية لكل كيلوغرام واحد من الحمضيات يُصدر من المزارع المتعمدة، ويوضب في مركز معتمد، بينما يمنح المُصدّرون "حوافز تصديرية" تبلغ ٢٠ ليرة سورية إذا كان تصدير الحمضيات يتم من خارج المزارع المُعتمدة.
وحصر القرار فترة تنفيذ برنامج الحوافز لتسويق المنتجات الزراعية بين مطلع تشرين الثاني الحالي، و٣٠ من أيار ٢٠٢٢، على أن تكون نهاية حزيران المقبل آخر موعد لاستكمال الثبوتيات والوثائق الرسمية لصرف الدعم في "هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات."
من جهته، أوضح نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد "غرف التجارة السورية"، فايز قسومة، أنه من المتوقع أن يصل إنتاج مناطق سيطرة النظام للعام الحالي من الحمضيات إلى ٧٧٠ ألف طن، مشيرًا إلى أن الحاجة المحلية من الحمضيات تُقدر بـ ٣٥٠ ألف طن، على أن يُصدر باقي الإنتاج إلى خارج سوريا.
إلا أن أسواق تصدير الحمضيات تشهد انخفاضًا شديدًا، بحسب حديث قسومة لصحيفةالوطن المحلية، أمس الاثنين، إذ لا يتم تصدير الحمضيات إلى العراق بسبب ارتفاع تكلفتها، بينما تصل إلى دول الخليج أربع برادات يومية مُحملة بالحمضيات.
وأرجع قسومة، سبب قلة تصدير الحمضيات إلى "صغر حجم الحمضيات" التي تعتبر غير مرغوبة في دول الخليج، الأمر الذي نتج عن قلة هطول الأمطار، على حد قوله.
واعتبر قسومة، أن تشجيع المزارعين بإعطائهم دعم نقدي على إنتاجهم، "سيحقق لهم المزيد من الأرباح" من شأنه أن يدعم تصدير الحمضيات، ويرفع قيمة ضمان وجودها مستقبلًا.
بينماأعلن مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة بحكومة النظام، سهيل حمدان، عن انخفاض إنتاج الحمضيات في سوريا خلال موسم ٢٠٢١- ٢٠٢٢ بنسبة ٢٧.٣% عن إنتاج السنوات الخمسة الماضية.
وعزا حمدان انخفاض الإنتاج لأسباب، منها عدم تأمين الكميات المطلوبة من مياه الري لنمو وتطور الثمرة ولاسيما في المراحل الحرجة لنموها، إضافة إلى تراجع مخزون السدود.
وأضاف أن التغيرات المناخية كان لها أثر واضح أيضًا على الإنتاج الزراعي بشكل عام وعلى الحمضيات بشكل خاص، بسبب موسم الجفاف الذي يمتد في الظروف العادية إلى مايقارب الخمسة أشهر.

وزير الدفاع اليمني: اندفاعة الميليشيا الحوثية وصلت نهايتها

متابعات رصد 01-12-2021

قال وزير الدفاع اليمني الفريق محمد المقدشي إن اندفاعة الميليشيات الحوثية قد وصلت إلى نهايتها، مبيناً أن مصير الاحتلال الإيراني إلى زوال، وقيادات الحرس الثوري والميليشيات الحوثية ستلاقي نهاية مأساوية.

وأكد المقدشي خلال اجتماع عقده أمس في محافظة مأرب بحضور رئيس هيئة الأركان الفريق صغير بن عزيز وقيادات الجيش اليمني على متابعة القيادة العليا للمؤسسة العسكرية اليمنية، الحثيثة للعمليات الميدانية واستكمال معركة المواجهة الوجودية مع المخططات التوسعية الفارسية على حد تعبيره.

وأوضح المجتمعون أن مصير الاحتلال الإيراني إلى زوال، وأن قيادات فيلق القدس الإرهابية وميليشياتها الحوثية سوف تلاقي نهاية مأساوية، وسوف يتحرر كل تراب اليمن ويستعيد استقلاله وسيادته.

وتعهدوا بثبات القوات المسلحة اليمنية والقبائل والمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الوطنية واستعادة الدولة ومواجهة ميليشيا التمرد والإرهاب، والتصدي لكل المؤامرات المتربصة بأمن اليمن والمنطقة، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء اليمنية سبأ.

وجددت قيادة وزارة الدفاع اليمنية تثمينها العالي لمواقف التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، ومشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة، الداعمة للشعب اليمني وقيادته وقواته المسلحة وإسنادهم الفاعل للعمليات العسكرية في التصدي للعدو الإيراني وميليشياته، لافتين إلى أن «الشعب اليمني لن ينسى وقفة أشقائه في معركة الهدف الواحد والمصير المشترك.»

الإعلان عن استقالة مدير عام الأسواق في البنك المركزي التركي

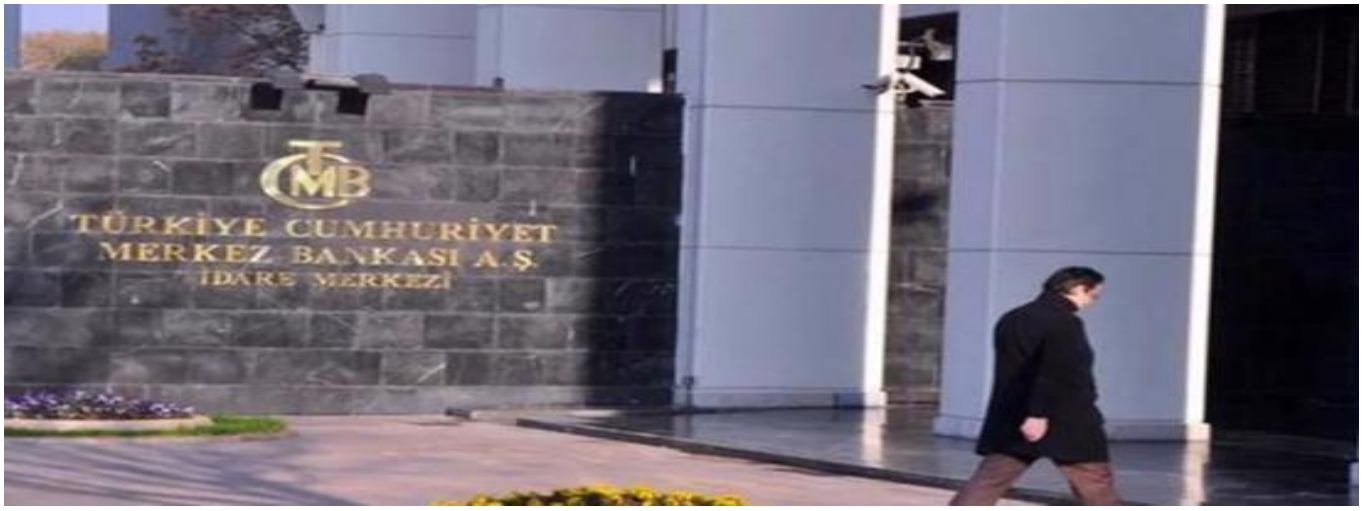

متابعات رصد 01-12-2021

أفادت وسائل إعلام تركية أن المدير العام للأسواق في البنك المركزي التركي " دوروك كوتشوك ساراش" قد استقال من منصبه.

وذكرت وكالة بلومبيرج -بحسب موقع sondakika.com - أنه جرى تعيين "هاكان اير" ليحل محل " كوتشوك ساراش".

ولم يتضمن الخبر أي تفاصيل حول سبب انفصال كوتشوك ساراش.

.بدأ العمل في عام ٢٠١٩

و دوروك كوتشوك ساراش"الذي شغل سابقًا منصب نائب المدير العام لتحليل الأسواق ، تم تعيينه مديرًا عامًا للأسواق في البنك المركزي التركي في أغسطس ٢٠١٩.

عاصفة رميلة.. اصطدام ٣٠ سيارة في كارثة مرورية في قونية

متابعات رصد 01-12-2021

أسفرت العاصفة الرملية التي كانت فعالة على طريق قونية - أنقرة السريع، عن وقوع حادث متسلسل يضم ٣٠ مركبة و أصيب كثير من الناس في الحادث.
وواجه السائقون وقتاً عصيبا بسبب العاصفة الرملية في قونية، كما أدت إلى انخفاض الرؤية إلى متر واحد.
وبتأثير العاصفة ، تعرضت ٣٠ مركبة لحادث متسلسل ، وأصيب ٦ اشخاص اثنان منهم بجروح خطيرة ،وتم نقل المصابون إلى مستشفيات المدينة بواسطة سيارات الإسعاف.
وواصلت الجهات المختصة العمل لتنظيف الذرة التي ألقيت على الطريق من الشاحنة المحملة بالذرة المتورطة في الحادث.
طريق مسدود
على صعيد آخر لم يُسمح بمرور المركبات في كيركيشلا، كما تم إغلاق طريق أكساراي - أضنة السريع أمام حركة المرور ،و تسببت عاصفة رملية في وقوع العديد من الحوادث على طريق أكساراي - أضنة السريع.
و في بعض النقاط ، توقفت وسائل النقل و قامت فرق المرور بتوجيه المركبات التي تتراكم على الطريق إلى مرافق الراحة.
كما تم إغلاق الطريق السريع Bor-Zengen و Çukurkuyu مؤقتًا أمام حركة المرور بسبب عاصفة رملية في Niğde.
و انقلبت شاحنة على طريق بور زنجن ، حيث انخفضت الرؤية ، وتحطمت ٦ مركبات. واصيب ٧ اشخاص في الحادث.
جاء في البيان الصادر عن مكتب الحاكم ، أن عاصفة رملية شديدة على الطريق السريع Niğde-Aksaray ، واتجاه Zengen Mahallesi من منطقة Bor وطريق بلدة Çukurkuyu.
وطلب من المواطنين في البيان توخي الحيطة والحذر تجاه السلبيات التي قد تحدث

اغتيالُ عملاءَ لميليشيا "الحرسِ الثوري" الإيرانيّ في تدمرَ

عثرت قواتُ الأسد على جثتين مجهولتي الهويةِ بالقرب من مطار تدمر العسكري، يعودان لعميليين أمنيين يعملان لصالحِ ميليشيا الحرس الثوري الإيراني.
وقالت شبكةُ "عين الفرات" المحلية أنَّ جثتين مجهولتي الهوية وصلتا، إلى مستشفى تدمر العسكري، بالتزامنِ مع استنفارٍ أمني مشدّدٍ حولَ المستشفى وداخلها.
وأشارت الشبكة إلى أنَّ الجثتين تعودان لأمنيين يعملان لصالحِ ميليشيا "الحرس الثوري" الإيراني، كانا ضمن صفوفِ قوات الأسدِ في مطار تدمرَ العسكري.
وأوضحت الشبكةُ أنَّ الأمنيين جرتْ تصفيتهما من قِبل مجهولين، يُعتقد بتبعيتهم للفيلق الخامسِ المدعوم روسياً.
ووفقاً للشبكة، عثرَ على الجثتين عندَ أطراف حي واصف القريبِ من مطار تدمرَ العسكري جنوبَ شرق مركزِ مدينة تدمر.
وبيّنتْ أنَّ ميليشيا "الحرس الثوري" باتتْ تعتمدُ وبشكلٍ واضحٍ على شبكة عملائها المنتشرةِ في مؤسسات وقطاعات نظامِ الأسد لاسيما المشتركة مع الروس بهدف معرفةِ كافةِ المعلومات العسكرية التي تجري بعيداً عنها.

درعا.. النظام يعتقل ١٦ مزارعًا فى مدينة نوى بعد مقتل جنود له

متابعات رصد 01-12-2021

اعتقلت قوات النظام 16 مدنيًا من مزارعي مدينة نوى غربي درعا، خلال عملهم بقطاف الزيتون في محيط المدينة، ردًا على استهداف جنود أسفر عن مقتل وجرح عدد منهم.
وأفاد مراسل عنب بلدي في درعا، أن قوات النظام اعتقلت أمس، الإثنين 29 من تشرين الثاني، عددًا من الشبان بتهمة التخطيط لاغتيال العناصر.
وقال عضو مكتب "توثيق الشهداء" في درعا، محمد الشرع، إن المكتب الحقوقي المعني بتوثيق الانتهاكات في درعا وثّق اعتقال 16 شخصًا بينهم مزارعون يعملون بقطاف الزيتون، إضافة إلى مدنيين آخرين كانوا بمحطة وقود بالقرب من مكان حادثة استهداف قوات النظام.